



صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

آفاق الاقتصادات العربية وأولويات الإصلاح

د. هبة عبد المنعم د. محمد إسماعيل

فعالية الحوار الإقليمي عالي المستوى حول
"تقديم المساندة للدول العربية في طور الانضمام لمنظمة التجارة العالمية"

صندوق النقد العربي
نوفمبر 2020



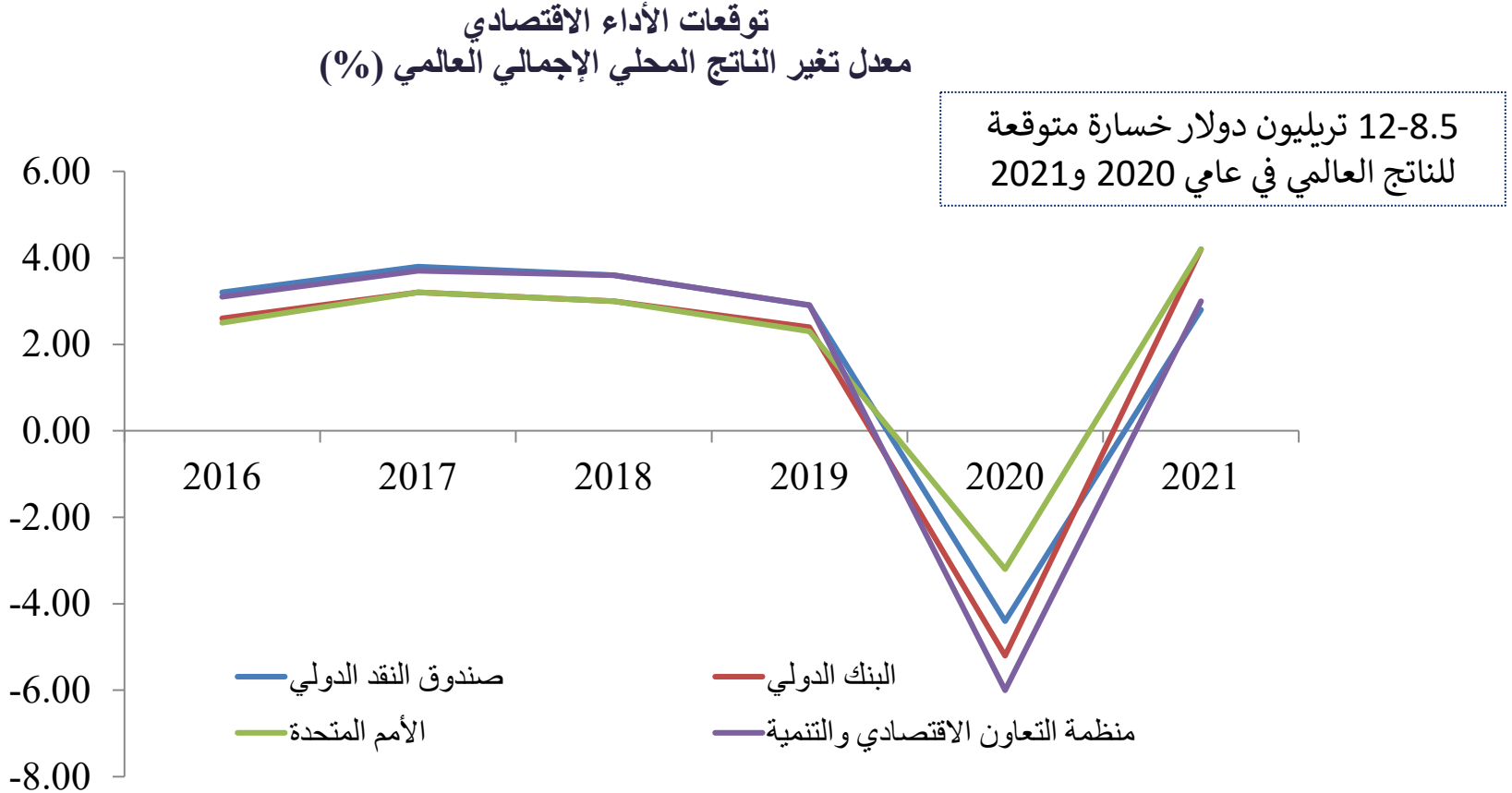
صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

نقاط العرض

- الاقتصاد العالمي في مواجهة أسوأ أزمة اقتصادية بعد الكساد الكبير.
- الاقتصادات العربية في مواجهة أزمة متعددة الأوجه.
- توقعات الأداء الاقتصادي للدول العربية لعامي 2020 و2021.
- التحديات التي تواجه التعافي الاقتصادي في الدول العربية.
- الاقتصادات العربية ما بعد أزمة كورونا: أولويات الإصلاح.
- سياسات التجارة الخارجية.

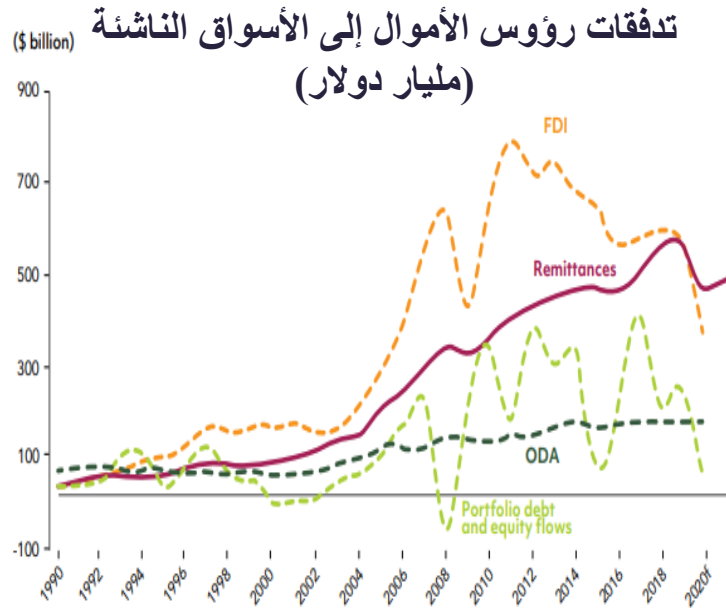


الاقتصاد العالمي في مواجهة أسوأ أزمة اقتصادية بعد الكساد الكبير



الاقتصاد العالمي في مواجهة أسوأ أزمة اقتصادية بعد الكساد الكبير

تراجع حاد لمعدلات التجارة الدولية وتدفقات رؤوس الأموال إلى الأسواق الناشئة



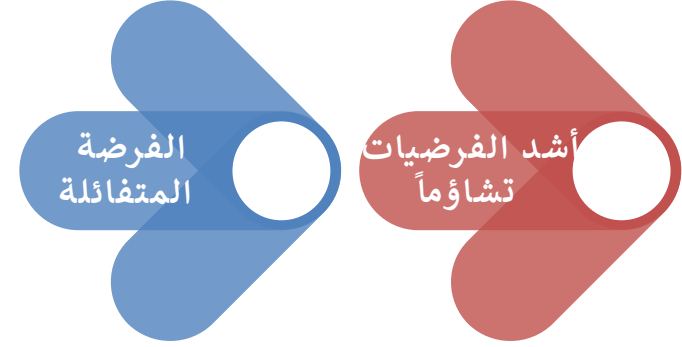
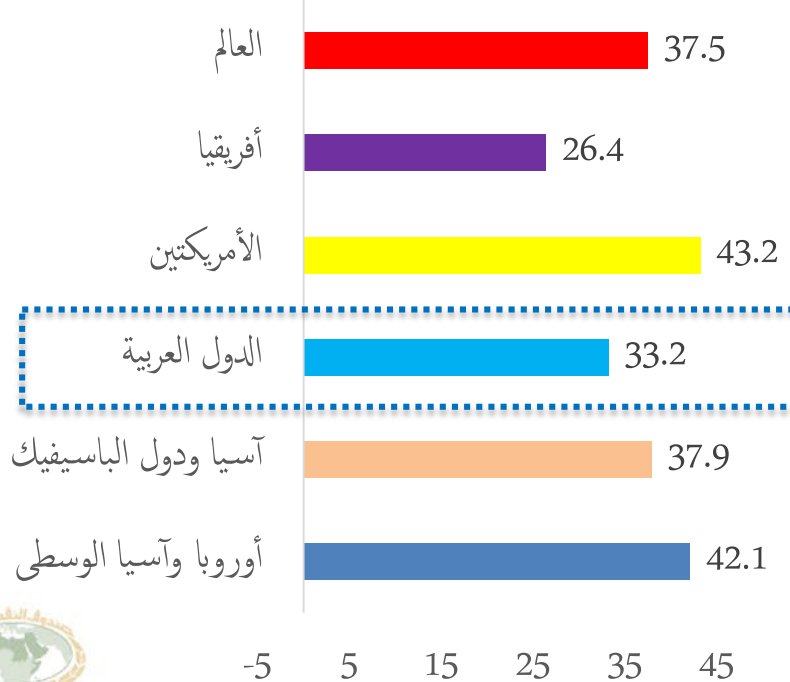
Sources: World Bank staff estimates, World Development Indicators, and IMF Balance of Payments statistics.
Note: See appendix A in World Bank (2017) for data and forecast methods. FDI = foreign direct investment; ODA = official development assistance.



الاقتصاد العالمي في مواجهة أسوأ أزمة اقتصادية بعد الكساد الكبير

فقدان كبير متوقع للوظائف

نسبة الوظائف المهددة بالفقدان في القطاعات المتأثرة بالأزمة في عام 2020 (%)



فقدان 140 مليون وظيفة بدوام كامل

فقدان 340 مليون وظيفة بدوام كامل

- ✓ فقدان نحو 14 في المائة من ساعات العمل (ما يعادل 400 مليون فرصة عمل بدوام كامل) في الربع الثاني.
- ✓ نصف العمالة على مستوى العالم (1.6 مليار عامل في القطاع غير الرسمي) مهددون بخطر فقدان الوظائف بخلاف الفقد المتوقع للوظائف في القطاع الرسمي.

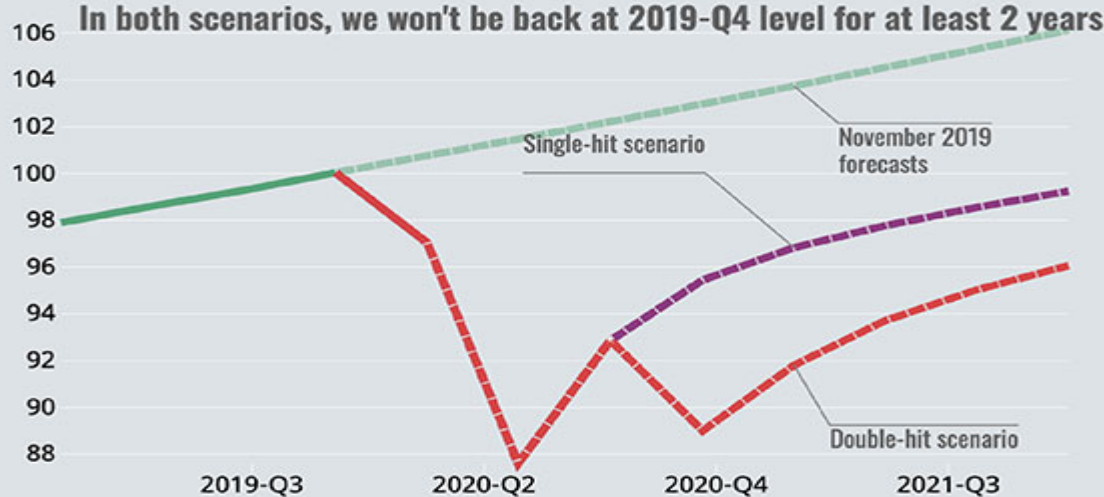


الاقتصاد العالمي في مواجهة أسوأ أزمة اقتصادية بعد الكساد الكبير

أبرز المخاطر الاقتصادية
موجات متكررة من الوباء

A collapse in output followed by a slow recovery

World GDP, index 2019-Q4=100



Source: OECD (2020), "OECD Economic Outlook No. 107 (Edition 2020/1)", OECD Economic Outlook: Statistics and Projections (database).

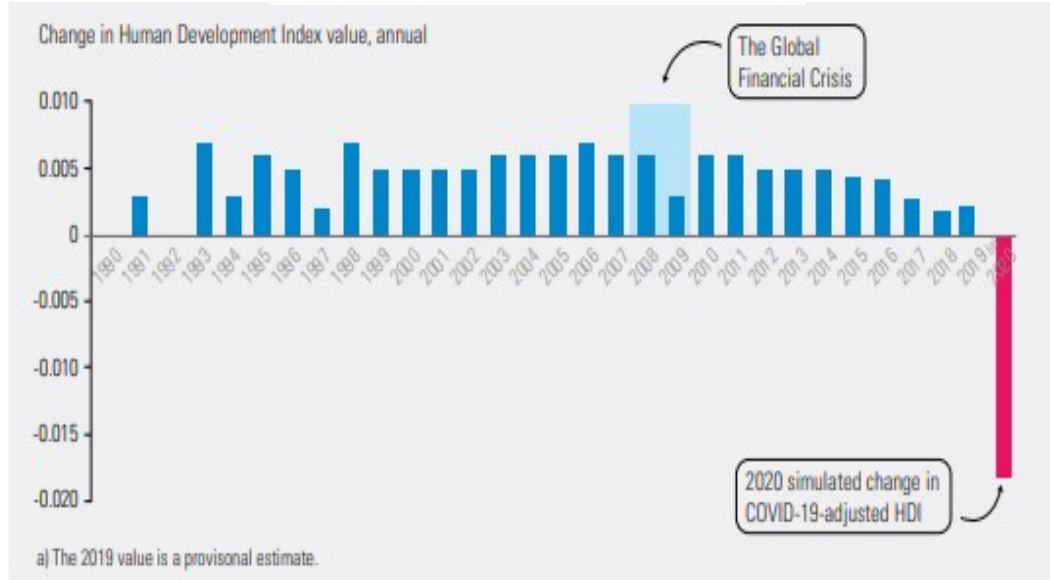
7.6 % انكماش متوقع
للمنتج العالمي.
ارتفاع معدلات البطالة
في دول منظمة التعاون
الاقتصادي والتنمية إلى
10%

الاقتصاد العالمي في مواجهة أسوأ أزمة اقتصادية بعد الكساد الكبير

أبرز المخاطر الاقتصادية

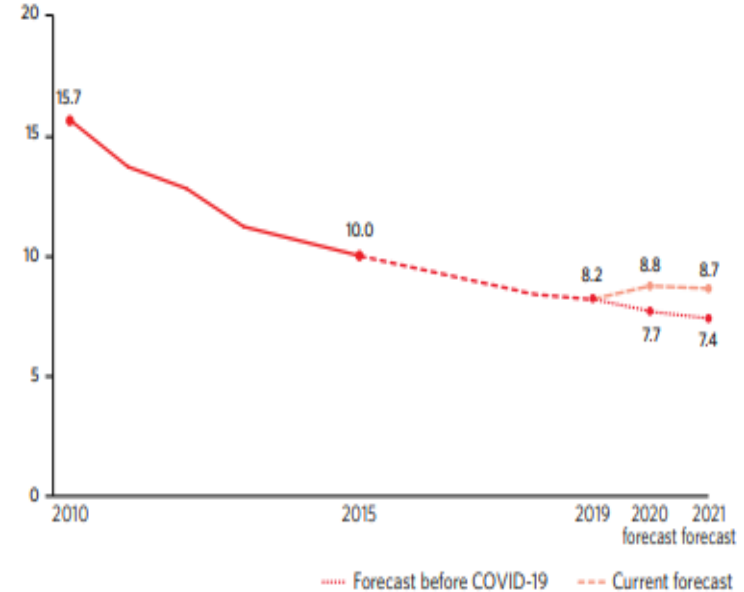
خسارة عقود من مكاسب التنمية البشرية

التغير السنوي في مؤشر التنمية البشرية



86 % من الأطفال في مرحلة التعليم الابتدائي، في البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة، أصبحوا فعلياً خارج مقاعد الدراسة

نسبة سكان العالم تحت خط الفقر المدقع



خطر وقوع 70 إلى 100 مليون شخص تحت خط الفقر المدقع (1.9 دولار يومياً).

الاقتصادات العربية في مواجهة أزمة متعددة الأوجه

ركود متوقع في الدول العربية المصدرة النفط يعكس انخفاض كميات الإنتاج النفطي
وتراجع الأسعار العالمية للنفط



أهمية القطاع النفطي
للدول العربية

الناتج المحلي الإجمالي **27%**
الإيرادات الإجمالية **60%**
الصادرات الإجمالية **42%**

إبرام
اتفاق "أوبك+" بنهاية عام
2016

2016-2018: خفض
نسبي لفائض
المعروض

2017-2019: استقرار نسبي
للأسعار بحدود 50-70 دولار

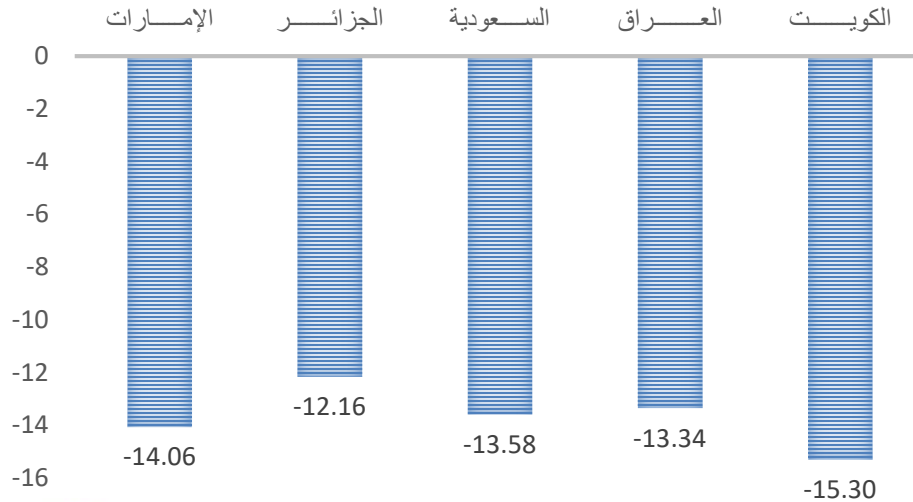
ابريل 2020: إبرام "اتفاق
أوبك+"

2020-2021: الدول العربية مسؤولة عن
50 في المائة من خفض العالمي

الاقتصادات العربية في مواجهة أزمة متعددة الأوجه

ركود متوقع في الدول العربية المصدرة النفط يعكس انخفاض كميات الإنتاج النفطي
وتراجع الأسعار العالمية للنفط

الانخفاض المتوقع في حجم الإنتاج
(%) (2020-2019)



الخفض المقرر وفق اتفاق "أوبك+" مليون برميل في اليوم

10 مليون برميل	مايو-يونيو 2020
8 مليون برميل	يوليو-ديسمبر 2020
6 مليون برميل	يناير 2021-أبريل 2022

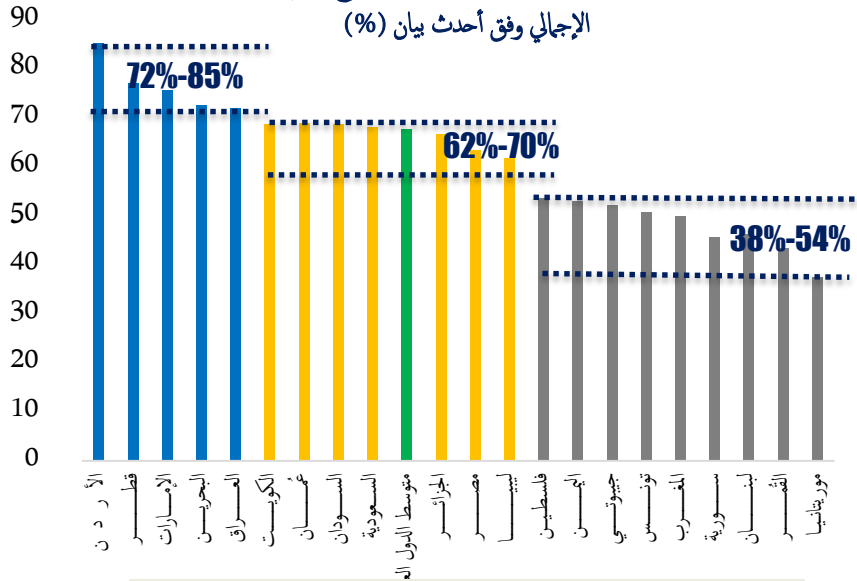
الدولة	الخفض المقرر في مايو ويونيو 2020 (مليون برميل)	الخفض المقرر في النصف الثاني 2020 (مليون برميل)	النسبة المئوية لمساهمة الدولة من إجمالي خفض أوبك النصف الثاني 2020	مساهمة الدولة من إجمالي خفض أوبك النصف الثاني 2020
الجزائر	0.20	0.16	2.00	2.00
العراق	1.00	0.80	12.50	13.33
الكويت	0.64	0.51	10.67	6.40
السعودية	2.50	2.00	25.00	25.00
الإمارات	0.72	0.58	7.20	7.20
نصيب الدول العربية من الخفض العالمي			57.37	53.93



الاقتصادات العربية في مواجهة أزمة متعددة الأوجه

القطاعات المتأثرة بالإغلاق الكلي أو الجزئي تسهم بنحو 70 في المائة من الناتج المحلي وتوظف الجانب الأكبر من العمالة

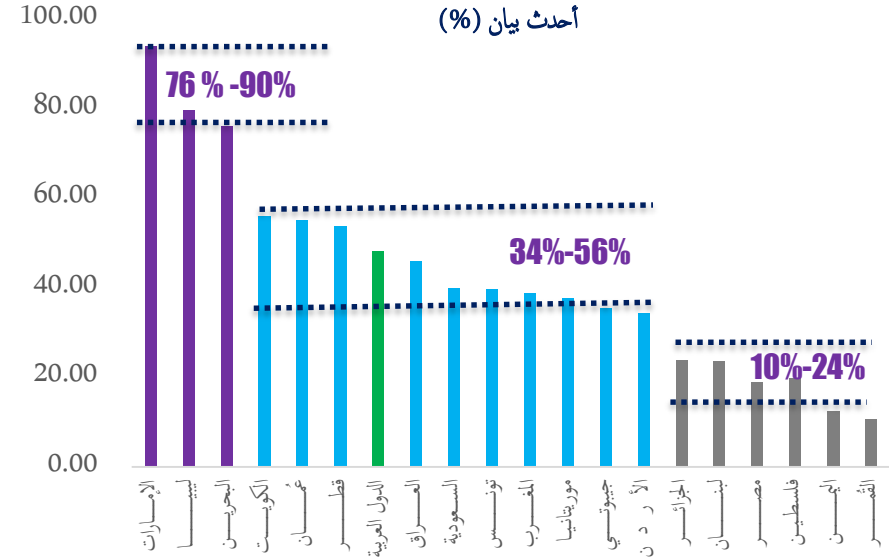
مساهمة القطاعات المتأثرة بالأزمة في الناتج المحلي
الإجمالي وفق أحدث بيان (%)



التجارة والمطاعم، النقل والمواصلات، التشييد والبناء، التمويل والتأمين
والمصارف، الصناعة الاستخراجية

انخفاض الطلب الخارجي الذي يسهم بنحو 48 في المائة من الطلب الكلي في الدول العربية

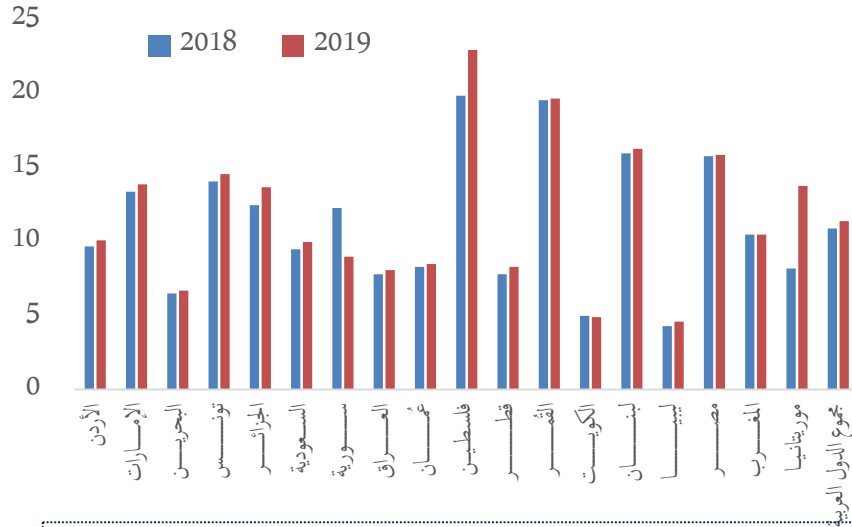
مساهمة الطلب الخارجي في الناتج المحلي الإجمالي وفق
أحدث بيان (%)



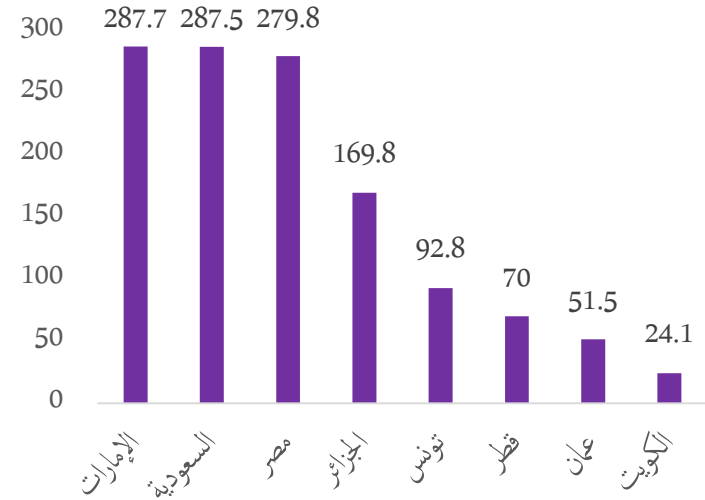
الدول المتأثرة بشكل كبير بالأزمة تمثل أهم الشركاء التجاريين وتستوعب 65 في المائة من الصادرات العربية

الاقتصادات العربية في مواجهة أزمة متعددة الأوجه

المساهمة النسبية لقطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي



تداعيات أزمة كوفيد-19 على قطاع الطيران في الدول العربية الانخفاض المتوقع في أعداد الوظائف (ألف وظيفة)



خسائر قطاع السياحة العربي (القطاع يساهم بنحو 314 مليار دولار من الناتج المحلي الإجمالي العربي)

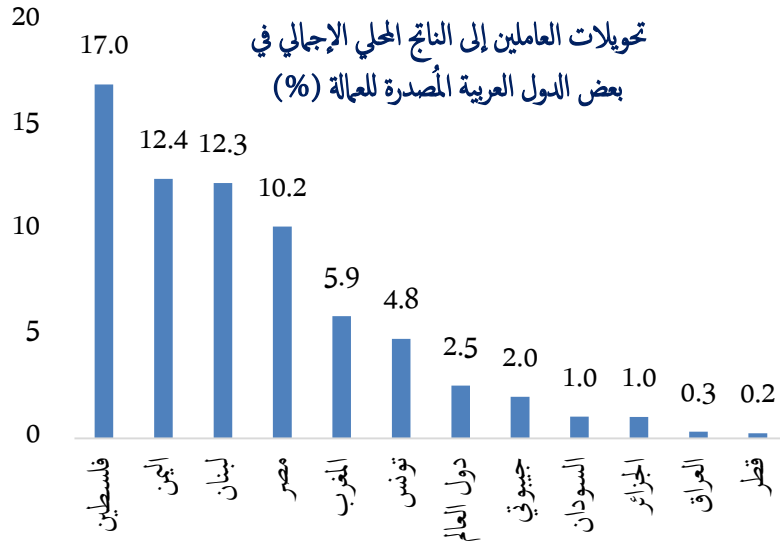
تأثر عدد كبير من الدول العربية لاسيما مصر والسعودية والإمارات تساهم بنحو 60 في المائة من ناتج قطاع السياحة العربية وامتداد الأثر لعام 2023 وفق فرضية التعافي السريع.

خسائر قطاع الطيران العربي
1.3 مليون وظيفة

23 مليار دولار (إيرادات)
60 مليار دولار (مساهمة في الناتج)

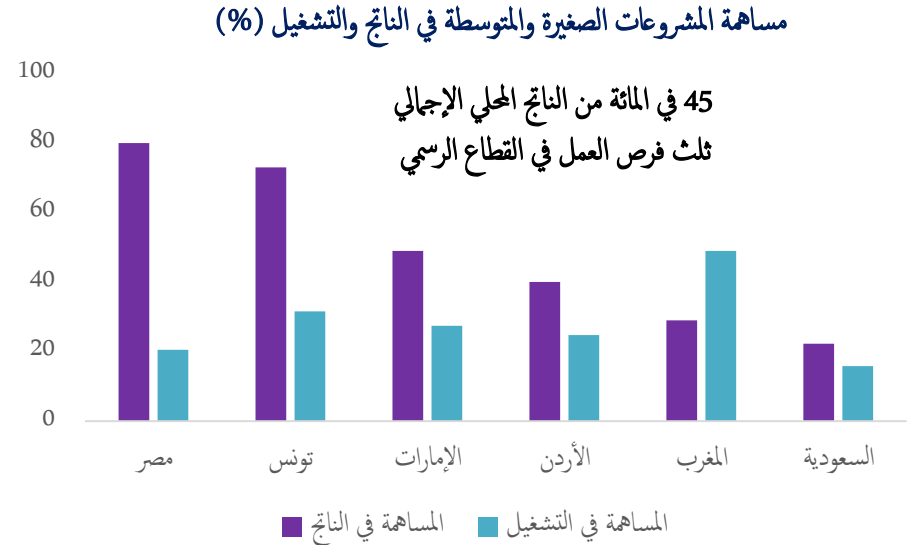
الاقتصادات العربية في مواجهة أزمة متعددة الأوجه

انخفاض ملموس متوقع لتحويلات العاملين بالخارج والاستثمارات الأجنبية المباشرة وتدفقات للخارج لرؤوس الأموال الأجنبية



انكماش الناتج في الدول المستقبلية الرئيسة للعمالة العربية (الاتحاد الأوروبي، دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية)

تأثر وفقدان للوظائف في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة

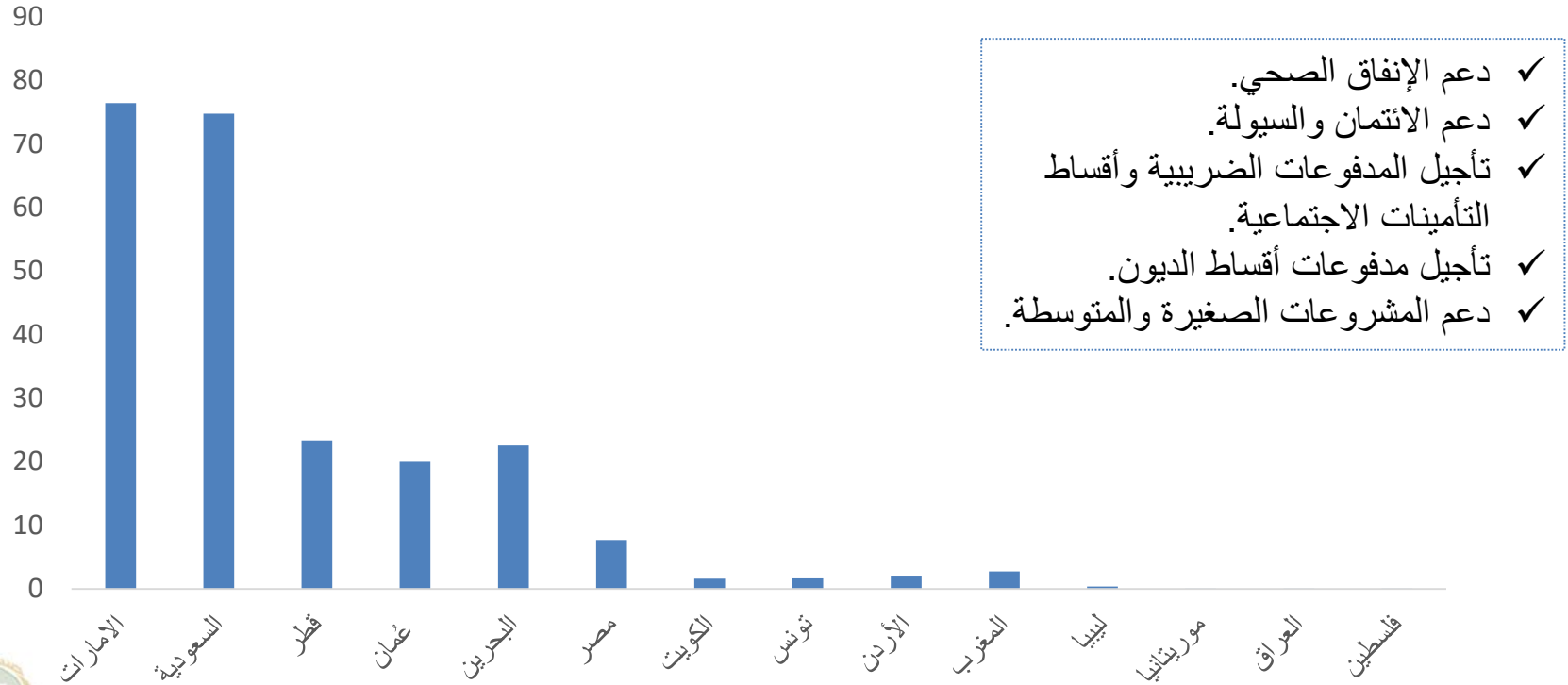


يتوزع نشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات الأكثر تضرراً من الأزمة (تجارة الجملة والتجزئة، الصناعة التحويلية، السياحة والفنادق، ...)



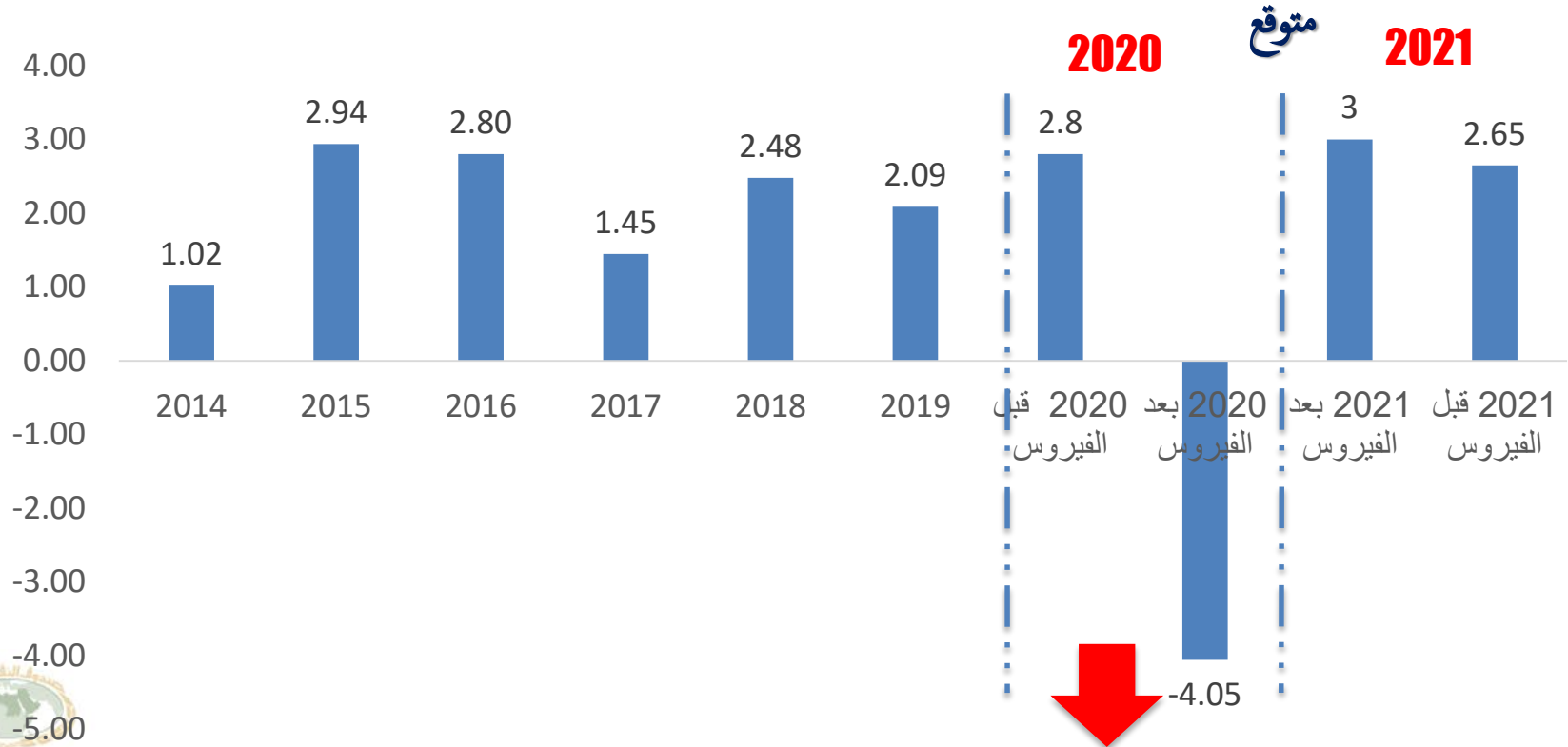
الاقتصادات العربية في مواجهة أزمة متعددة الأوجه

حزم التحفيز المالي المُتبناة في الدول العربية حتى تاريخه 235 مليار دولار



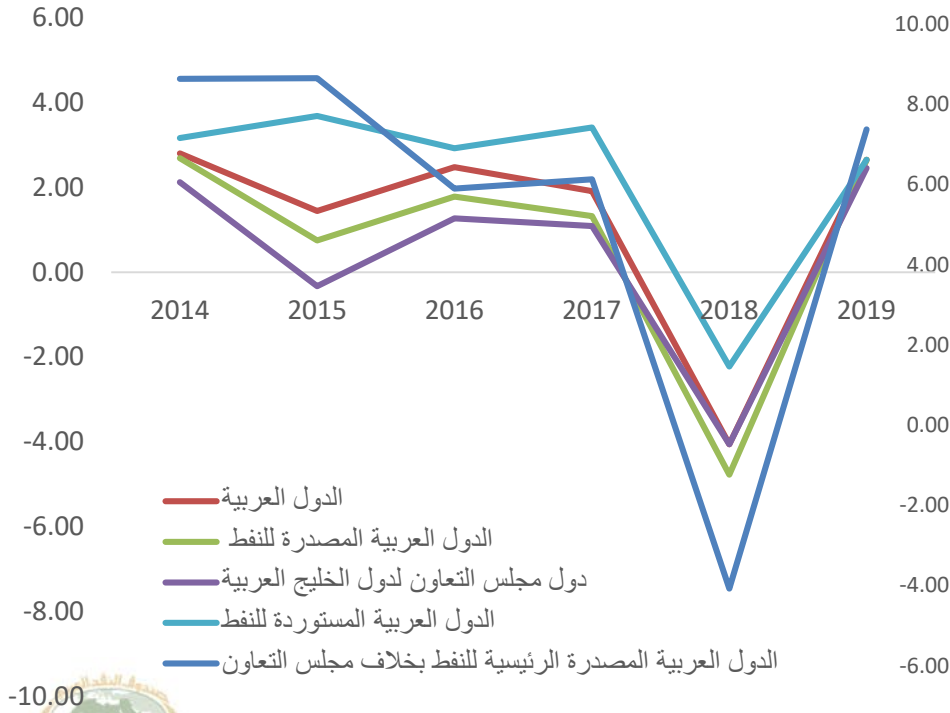
تحديث توقعات الأداء الاقتصادي 2020 و2021

توقع انكماش الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بنحو **4.0 في المائة** في عام 2020
(انخفاض بنحو 7 نقاط مئوية) مقارنة بالتقديرات قبل انتشار الفيروس

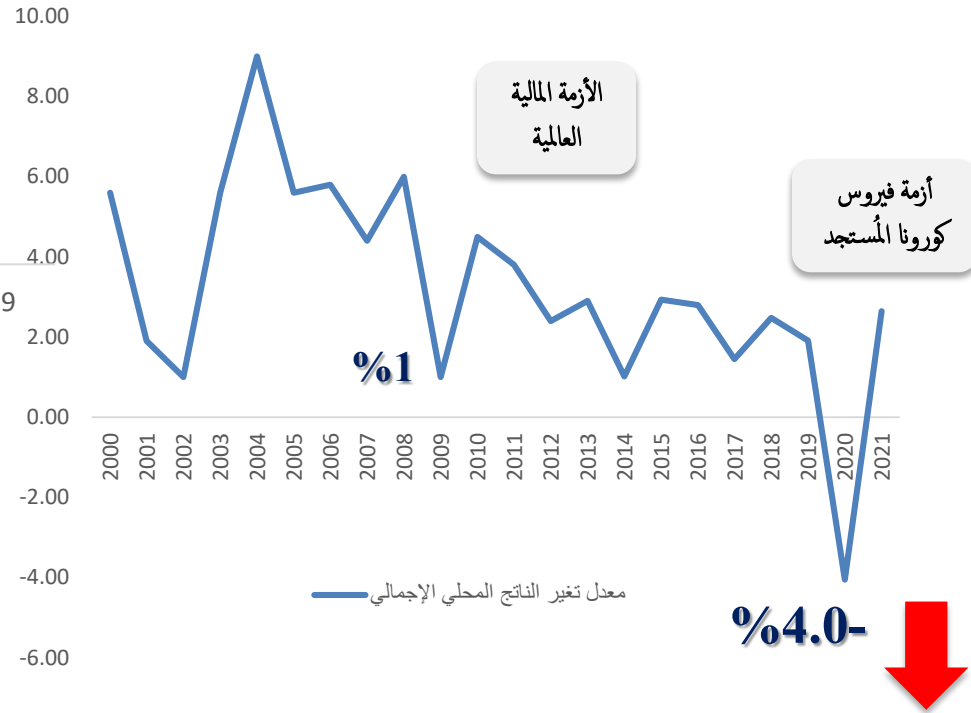


تحديث توقعات الأداء الاقتصادي 2020 و2021

توقعات الأداء الاقتصادي لمجموعات
الدول العربية المختلفة (%)

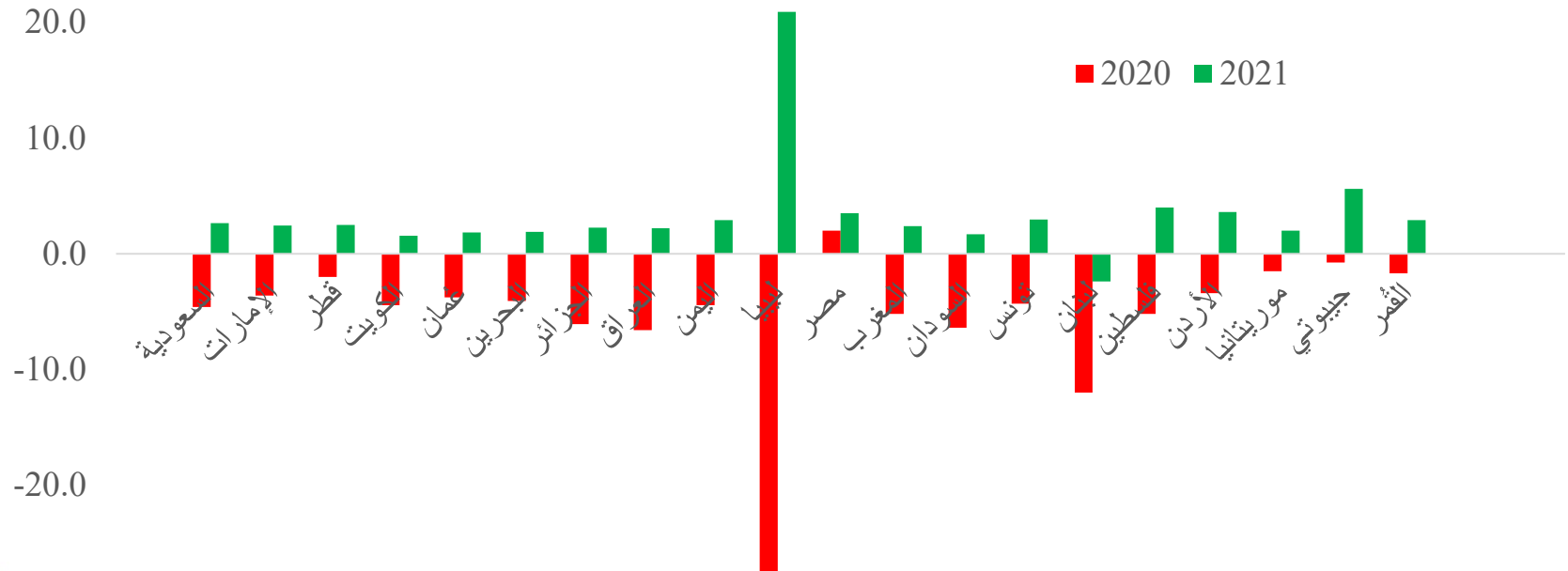


مقاربة الأداء الاقتصادي في الدول العربية ما بين أزمتي
فيروس كورونا المستجد والأزمة المالية العالمية



تحديث توقعات الأداء الاقتصادي 2020 و2021

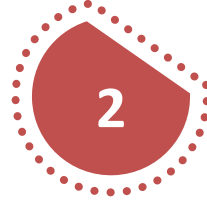
سوف يظل الانكماش معظم الاقتصادات العربية في عام 2020 باستثناء الاقتصاد المصري الذي من المتوقع نموه بنسبة 2 في المائة



التحديات التي تواجه التعافي الاقتصادي في الدول العربية



الحفاظ على تيسير السياسة المالية
مع ضمان القدرة على تحمل الديون
والاستدامة المالية



ضمان التخصيص الفعال والسريع للموارد بين
القطاعات الاقتصادية لمواكبة التحول الهيكلي
الديناميكي الذي يفرضه الفيروس



ضيق حيز السياسة المتاح لدعم الانتعاش
على المدى المتوسط بسبب تزايد
الاختلالات الداخلية والخارجية



ضمان الاستقرار المالي واستمرار قدرة
القطاع المصرفي على تقديم التسهيلات
الائتمانية اللازمة لدعم التعافي في ظل تراجع
الأرباح المصرفية



الحاجة إلى أنماط تمويل
مبتكرة لأهداف التنمية
المستدامة



ضغوط الأسواق المالية وأثرها على قدرة
الاقتصادات العربية على تلبية متطلباتها
التمويلية



تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي وتبني سياسات
سوق العمل النشطة للحد من فقدان
الوظائف ، وخاصة في قطاع الشركات الصغيرة
والمتوسطة

الاقتصادات العربية ما بعد كورونا: أولويات الإصلاح ودعم التعافي

الإسراع بعملية التحول الرقمي

المزيد من تنسيق السياسات الاقتصادية المالية والنقدية والاحترازية الكلية

تعزيز حيز السياسات أولوية قصوى بالنسبة للدول العربية

التركيز على الإصلاحات الهيكلية والمؤسسة وعلى رأسها إصلاحات التنوع الاقتصادي وزيادة مرونة أسواق العمل والمنتجات

بلورة نموذج قابل للاستدامة واستيعاب الصدمات للشراكة ما بين القطاعين العام والخاص

تقوية شبكات الأمان الاجتماعي ومواصلة إصلاح نظم الدعم السلمي والاستهداف الدقيق للفقراء

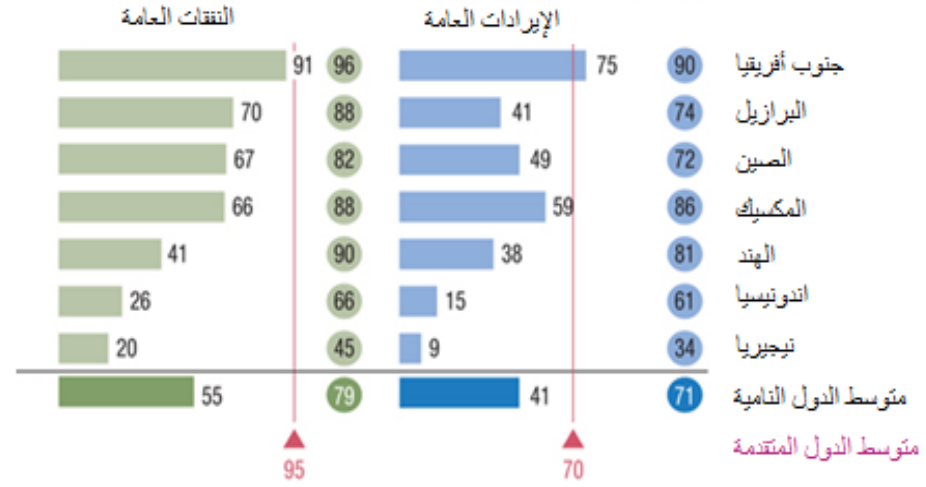
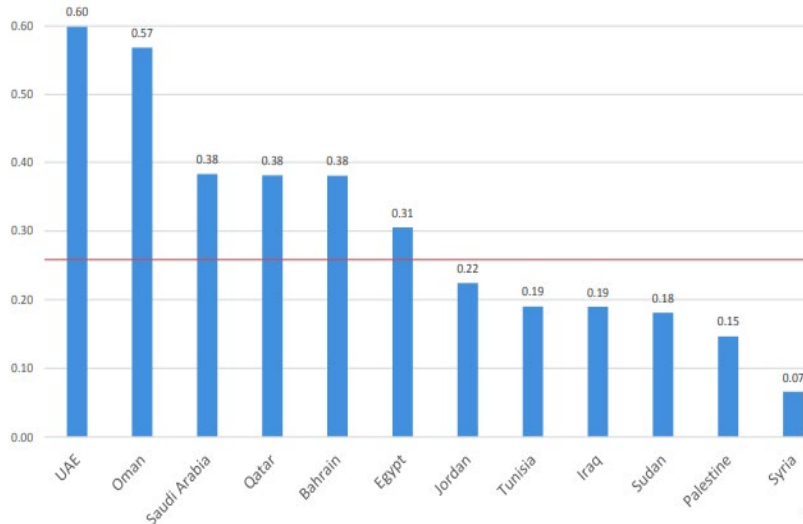
الاقتصادات العربية ما بعد كورونا: أولويات الإصلاح

الإسراع بعملية التحول الرقمي

رقمنة المالية العامة: المكاسب

التحول إلى خدمات الدفع والتحصيل الإلكتروني للخدمات الحكومية يحقق وفورات تقدر بنحو 320 مليار دولار سنوياً في الدول النامية

ترتيب الدول العربية في مؤشر نضوج الخدمات الحكومية الإلكترونية



تشير الأعمدة إلى عدد معاملات الدفع الإلكتروني إلى إجمالي عدد المعاملات.
تشير الدوائر إلى قيمة معاملات الدفع الإلكتروني إلى إجمالي قيمة المعاملات.

الاقتصادات العربية ما بعد كورونا: أولويات الإصلاح

تعزيز حيز السياسات أولوية قصوى بالنسبة للدول العربية

الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية

- ✓ تنويع الهياكل الإنتاجية.
- ✓ زيادة مستويات مرونة أسواق العمل والمنتجات.
- ✓ دعم الإنتاجية والتنافسية.
- ✓ التركيز على رأس المال البشري.

السياسة الاحترازية الكلية

- ✓ الهوامش الوقائية لدعم رأس المال والسيولة.
- ✓ تحرير هامش متطلب رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية.
- ✓ تعديل أوزان المخاطر للقطاعات الاقتصادية الأكثر قدرة على التعافي ودعم النمو.

السياسة المالية

- ✓ ارتفاع كبير لمستوى العجزات المالية وتحديات تواجه الاستدامة المالية.
- ✓ إصلاحات تنويع وتقوية الإيرادات العامة.
- ✓ إصلاحات رقمنة الإدارة الضريبية.
- ✓ ترشيد الإنفاق العام ورفع مستويات كفاءته.
- ✓ المزيد من الإنفاق على البنية الأساسية.
- ✓ تطوير أسواق الدين بالعملية المحلية.
- ✓ الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- ✓ الاقتراض من الأسواق الدولية.

السياسة النقدية

- ✓ التدخلات السابقة عملت على دعم الائتمان والسيولة وتعزيز مستويات الثقة.
- ✓ حيز متفاوت لاستخدام أدوات السياسة النقدية التقليدية (سعر الفائدة، الاحتياطي القانوني، اتفاقيات إعادة الشراء،).
- ✓ أدوات السياسة النقدية غير التقليدية (برامج شراء الأصول (QE Programs).
- ✓ السحب من الاحتياطيات ومرونة أسعار الصرف



الاقتصادات العربية ما بعد كورونا: أولويات الإصلاح

السياسة النقدية

تعزيز حيز السياسات أولوية قصوى بالنسبة للدول العربية

حيز السياسات المتاح لاستخدام نسبة الاحتياطي القانوني

الدولة	نسبة الاحتياطي القانوني (%)	مضاعف النقود (*)	نسبة التقصيل النقدي (**)
الإمارات	7	0.14	36.45
البحرين	5	0.20	29.15
تونس	1	1.00	44.43
الجزائر	6	0.17	66.47
السعودية	7	0.14	64.90
السودان	18	0.06	65.79
عمان	5	0.20	30.10
قطر	4.5	0.22	21.57
الكويت	15.1	0.07	27.51
لبنان	25	0.04	8.21
مصر	14	0.07	23.56
المغرب	0	..	66.56
اليمن	7	0.14	53.13

أدوات السياسة النقدية والاحترازية الكلية المستخدمة
عدد البنوك المركزية التي استخدمتها

اتفاقيات إعادة الشراء	تسع بنوك مركزية
سعر إعادة الخصم	سنة بنوك مركزية
نسبة الاحتياطي القانوني	سنة بنوك مركزية
نافذة الإيداع	خمس بنوك مركزية
نسبة تغطية السيولة	أربعة بنوك مركزية
متطلب هامش رأس المال لمواجهة دورات الأعمال	أربعة بنوك مركزية

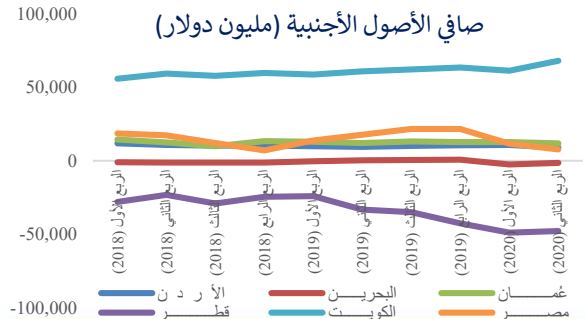
حيز السياسات لاستخدام الفائدة في الدول العربية التي تتبع نظام سعر الصرف الثابت مقابل الدولار الأمريكي

الدولة	سعر الفائدة (نهاية عام 2019)	الربع الأول 2020	الربع الثاني 2020	الربع الثالث 2020	حيز السياسة (نقطة مئوية)
الأردن	3.50	2.50	-1.00	2.50	2.25
البحرين	2.50	1.70	-0.75	1.00	0.75
السعودية	2.30	1.00	-1.25	0.50	0.25
عمان	1.30	0.50	-0.75	0.50	0.25
قطر	1.50	1.00	-0.50	1.00	0.75

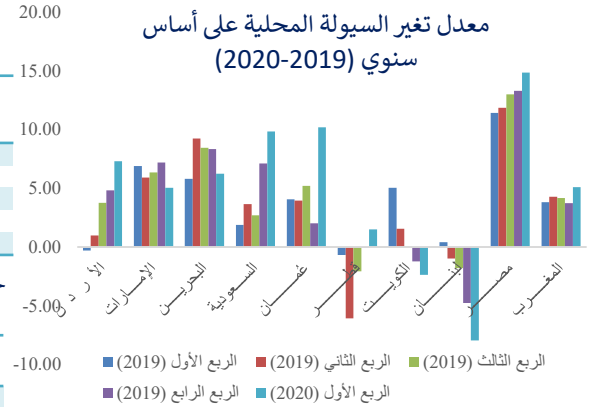
حيز السياسات لاستخدام الفائدة في الدول العربية التي تتبع نظام سعر الصرف المرن مقابل الدولار الأمريكي

الدولة	سعر الفائدة (الثاني 2020)	معدل التضخم (الثاني 2020)	سعر الفائدة (الحقيقي %)
تونس	6.75	4.80	1.95
الجزائر	3.00	3.00	0.00
السودان	15.00	136.00	-121.00
مصر	9.75	5.60	3.75
موريتانيا	5.00	2.90	2.10

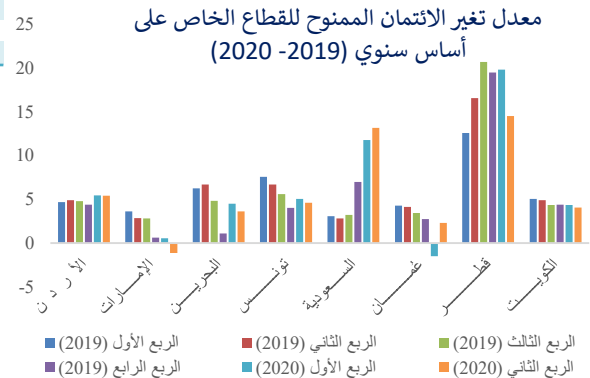
صافي الأصول الأجنبية (مليون دولار)



معدل تغير السيولة المحلية على أساس سنوي (2020-2019)



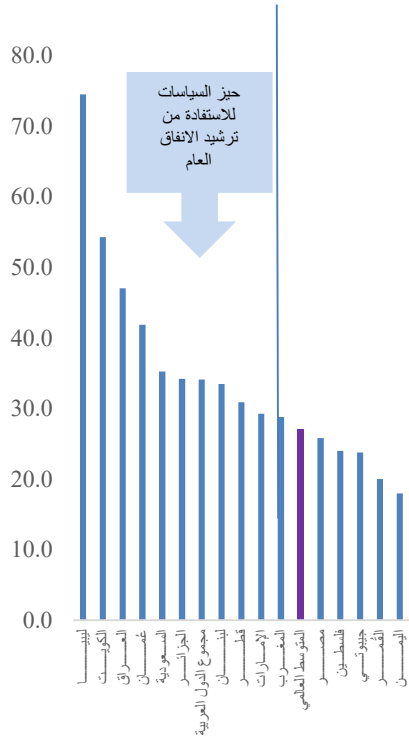
معدل تغير الائتمان الممنوح للقطاع الخاص على أساس سنوي (2020 - 2019)



الاقتصادات العربية ما بعد كورونا: أولويات الإصلاح

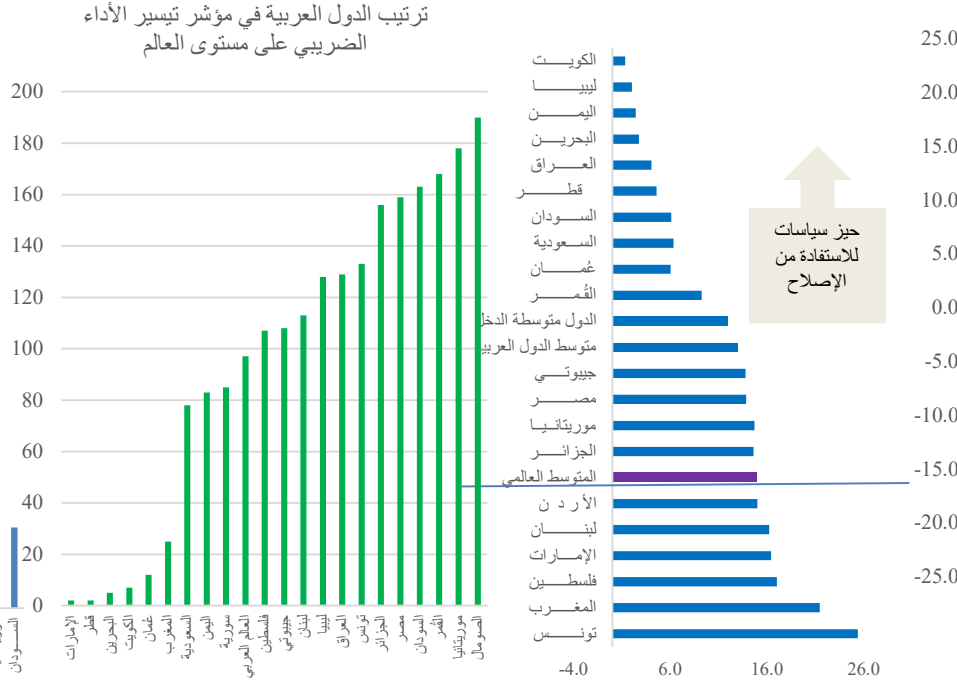
السياسة المالية

الهامش المتاح على صعيد خفض الانفاق العام
نسبة الانفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي

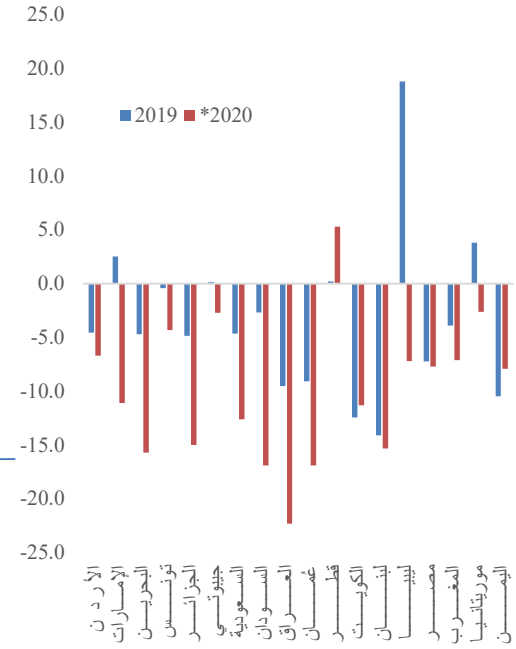


تعزيز حيز السياسات أولوية قصوى بالنسبة للدول العربية

الهامش المتاح للاستفادة من سياسات الإصلاح الضريبي
لتعزيز الإيرادات الضريبية في الدول العربية
الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)



الحيز المالي المتاح
(رصيد الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي) (%)

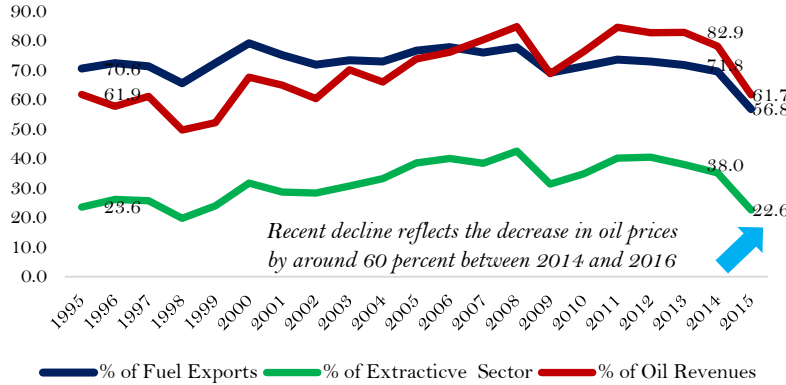


الاقتصادات العربية ما بعد كورونا: أولويات الإصلاح

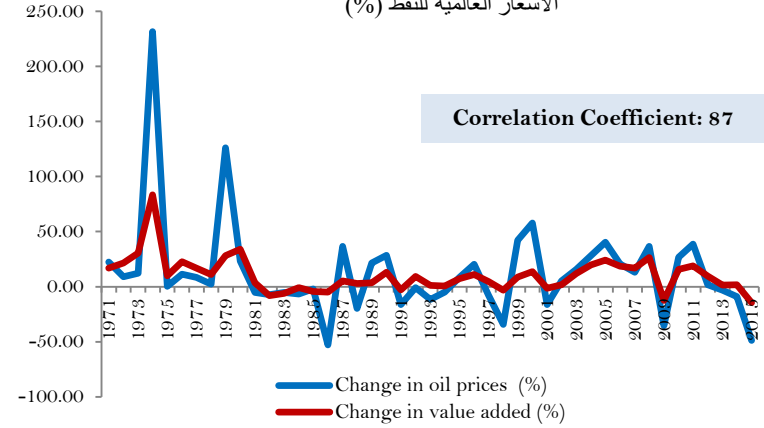
الوضع الراهن

الإصلاحات الهيكلية: التنوع الاقتصادي

مؤشرات الاعتماد على قطاع النفط والغاز (%)



الارتباط بين معدل نمو الناتج والتغيرات في الأسعار العالمية للنفط (%)



- لا تزال الاقتصادات العربية تعتمد بشكل كبير على قطاع النفط في توليد القيمة المضافة والإيرادات العامة والصادرات.
- نصيب الصناعات الاستخراجية من الناتج (20-40%) خلال الخمسين عاماً الماضية، في مقابل تواضع مساهمة قطاع الصناعة التحويلية (9%) مقارنة بنحو 22% للدول الناشئة الأخرى والاقتصادات الصناعية).
- مستويات الاعتماد على النفط والغاز أكثر وضوحاً في هيكل الإيرادات العامة والصادرات، حيث تمثل الصادرات النفطية 73% من إجمالي الصادرات، بينما تساهم عائدات النفط والغاز بحوالي 70% من إجمالي الإيرادات العامة.

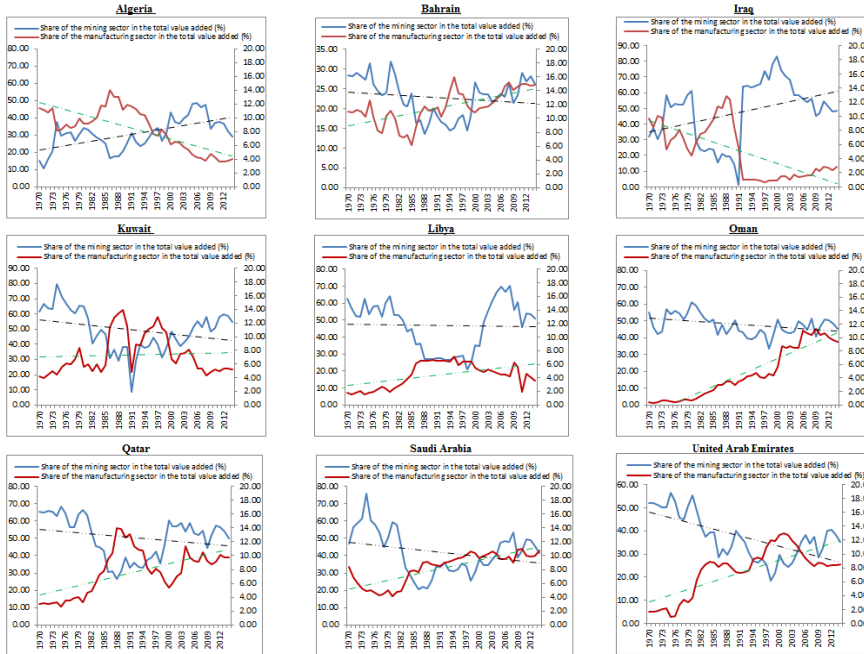
- على مستوى الدول العربية ورغم نجاحها في تحقيق معدلات نمو مرتفعة للناتج المحلي الإجمالي في بعض الفترات، إلا أن تلك المعدلات شهدت تذبذباً واضحاً خلال الخمسين عاماً الماضية.
- ترتبط تلك التذبذبات بشكل رئيسي بالتغيرات في الأسعار العالمية للنفط.
- معامل الارتباط ما بين معدل نمو الناتج والتغيرات في الأسعار العالمية للنفط يقارب 90%.

الاقتصادات العربية ما بعد كورونا: أولويات الإصلاح

الوضع الراهن

الإصلاحات الهيكلية: التنوع الاقتصادي

مساهمة قطاع الصناعة الاستخراجية في الناتج مقابل قطاع الصناعة التحويلية (%)



Source: Calculated using UNCTAD and AMF database.

■ تجارب تنوع الهياكل الاقتصادية في الدول العربية ليست حديثة وإنما تعود إلى الستينيات من القرن الماضي وسعت من خلالها الدول العربية المُصدرة للنفط إلى استغلال الفوائض المالية النفطية في تعزيز التنمية البشرية ودعم البنية الأساسية وتوفير بيئة مواتية لنمو القطاع الخاص .

■ لم تقتصر تجارب التنوع على الدول المصدرة للنفط فقط وإنما امتدت للاقتصادات الأكثر تنوعاً (مصر، المغرب، تونس، الأردن، لبنان) لتقليل هيمنة القطاع الواحد على هيكل الناتج والتحول لنماذج للنمو قائمة على مساهمة أكبر للقطاعات عالية القيمة المضافة والتشغيل، ولا سيما فيما يتعلق بقطاعات (المال والأعمال والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والسياحة ...)، وكذا لتقليل الدور المهيمن للقطاع العام في النشاط الاقتصادي وحفز دور القطاع الخاص.

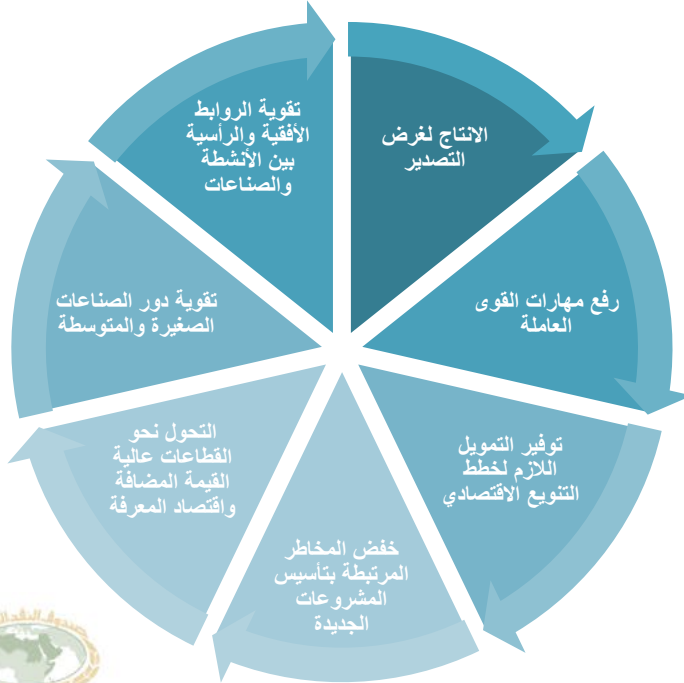
■ مكنت سياسات التنوع الاقتصادي بعض البلدان العربية المُصدرة للنفط من خفض النسبي لمستويات التركيز القطاعي ورفع مستويات التنمية البشرية لمستويات تقارب الدول ذات مستويات التنمية البشرية المرتفعة ودعم البنية الأساسية وتوفير بيئة مواتية لنمو القطاع الخاص أهلتها لتسجيل مراتب متقدمة في مؤشرات بيئات الأعمال والتنافسية، لا سيما في عدد من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

الاقتصادات العربية ما بعد كورونا: أولويات الإصلاح

الوضع الراهن

الإصلاحات الهيكلية: التنوع الاقتصادي

متطلبات نجاح استراتيجيات التنوع الاقتصادي من واقع الخبرات الدولية



- بشكل عام وعلى مستوى الدول العربية ككل، يمكن القول أن تجارب التنوع الاقتصادي ورغم كونها قد حققت بعض التقدم النسبي خلال العقود الماضية، إلا أن ذلك لم يكون كافياً للوصول إلى نماذج مستدامة للنمو والتنمية في ظل:
 - تبني نماذج للنمو قائمة على أساس التراكم الرأسمالي.
 - الانتاج لتلبية احتياجات السوق المحلي وليس للتصدير.
 - التركيز على التنوع الرأسي وليس الأفقي.
 - محدودية دور القطاع الخاص.
 - تواضع مستويات الانتاجية والتنافسية.
- تشير التجارب العالمية إلى نجاح تجارب التنوع الاقتصادي في عدد قليل من الدول (ماليزيا، إندونيسيا، النرويج، المكسيك) وأن استراتيجيات التنوع الاقتصادي عادة ما تستغرق وقتاً طويلاً قبل أن تؤتي ثمارها (ماليزيا ثلاثون عاماً).
- إدراكاً من الدول العربية بطبيعة التحديات التي تواجهها ولا سيما فيما يتعلق بالاقتصادات العربية المصدرة للنفط في أعقاب تراجع أسعاره بشكل كبير، تم تبني استراتيجيات مُمنهجة وشاملة للتنوع الاقتصادي تقوم على أساس حفز دور القطاعات الاقتصادية عالية القيمة المضافة والتشغيل وتمكين القطاع الخاص وتأهيل القوى العاملة الوطنية ودعم الابتكار والبحث والتطوير.



الاقتصادات العربية ما بعد كورونا: أولويات الإصلاح

الرؤى المستقبلية

الإصلاحات الهيكلية: التنوع الاقتصادي

- تشجيع نمو القطاعات القائمة على المعرفة.
- الاستثمار في أنشطة البحث والتطوير والابتكار.
- تطوير التعليم والتركيز على مهارات الاقتصاد المعرفي.

التركيز على
تشجيع اقتصاد
المعرفة

التقليل التدريجي
لمستويات
الاعتماد على
قطاع النفط
والغاز

- مزيج من سياسات التنوع الأفقي والرأسي.
- تشجيع القطاعات الواعدة (خدمات الأعمال، المال والتأمين، الخدمات الشخصية، العقارات، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات).

جذب تدفقات رأس المال الأجنبي المباشر
ضمان بيئة مواتية لدعم أنشطة القطاع الخاص

تشجيع دور
القطاع الخاص

الاستثمار في
رفع مستوى
كفاءة ومهارات
القوى العاملة

- تعليم عالي الجودة وفق المعايير العالمية
- التدريب المهني والحرفي

- مزيد من الاندماج على صعيد تجارة السلع والخدمات.
- تعزيز الانتاجية والتنافسية

مزيد من التكامل
الإقليمي
والاندماج في
سلاسل القيمة
العالمية

ضمان
الاستدامة
المالية

- تنوع مصادر الإيرادات المالية
- زيادة مستويات كفاءة وعدالة النظم الضريبية

أهم ركائز
استراتيجيات
التنوع الاقتصادي
للدول العربية
2030

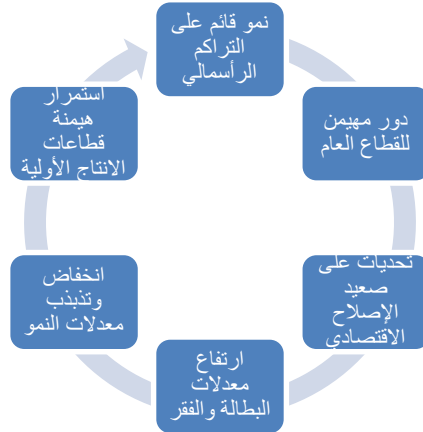


الاقتصادات العربية ما بعد كورونا: أولويات الإصلاح

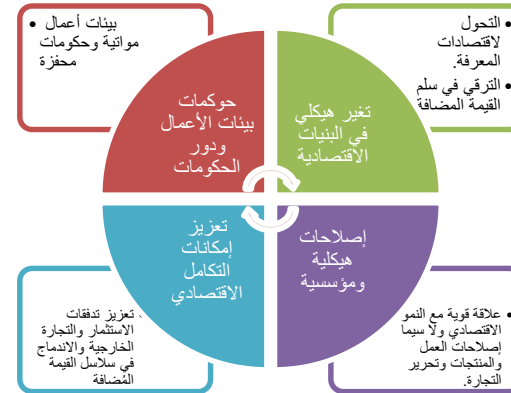
الرؤى المستقبلية

الإصلاحات الهيكلية: التنوع الاقتصادي

سيناريوهات النمو الاقتصادي المتوقعة



سيناريو الوضع الراهن
Business as usual



سيناريو إحداث تغيير جذري في البنيات الاقتصادية وطرق إدارة المؤسسات والحكومات وديناميكيات عمل الأسواق

الاقتصادات العربية ما بعد كورونا: أولويات الإصلاح

الأولويات الراهنة

الإصلاحات الهيكلية: تحرير التجارة الخارجية

استكمال متطلبات تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

تفعيل اتفاقية تحرير تجارة الخدمات

المزيد من الاندماج في سلاسل القيمة العالمية

استكمال مسارات تحرير التجارة الدولية والانضمام لمنظمة التجارة العالمية

تطوير سياسات التجارة الخارجية



الاقتصادات العربية ما بعد كورونا: أولويات الإصلاح

تطوير سياسات التجارة الخارجية

الإصلاحات الهيكلية: تحرير التجارة الخارجية

السياسات والإصلاحات المتخذة لتحسين مستويات التجارة الخارجية.

الإجراءات التي تم اتخاذها في مجال تسهيل التجارة
Trade Facilitation

السياسات والإجراءات التي اتخذتها الدول بهدف تحسين تنافسية الصادرات السلعية.

❑ الدول العربية المُصدرة للنفط.

❑ الدول العربية المستوردة للنفط.



الدول العربية المصدرة للنفط

- السياسات والإصلاحات المتخذة لتحسين مستويات التجارة الخارجية:

- تطوير أنظمة التسجيل التجاري.
- تحديث التشريعات والقوانين المتعلقة بالتجارة داخل دول المجموعة.
- تطوير أنظمة المناطق الصناعية.
- تحديث وتطوير البنية التحتية المؤثرة.

الدول العربية المصدرة للنفط

• تابع/ السياسات والإصلاحات المتخذة لتحسين مستويات التجارة الخارجية:

- تشجيع التنوع الاقتصادي.
- تنمية قطاع الصناعة.
- تشجيع التوجه نحو اقتصاد المعرفة.
- تبني سياسات اقتصادية تشجع الابتكار والإبداع.
- توجيه الاستثمارات إلى الصناعات الهادفة نحو الابتكار والإبداع.

الدول العربية المصدرة للنفط

• الإجراءات التي تم اتخاذها في مجال تسهيل التجارة Trade Facilitation :

- تقليص عدد المستندات المطلوبة للاستيراد والتصدير.
- استقبال المستندات الخاصة بتخليص البضاعة إلكترونياً.
- اتباع أفضل الممارسات العالمية، واستخدام أحدث التطبيقات التقنية واللوجستية المتطورة.
- إنشاء النافذة الواحدة.

الدول العربية المصدرة للنفط

- السياسات والإجراءات التي اتخذتها الدول بهدف تحسين تنافسية الصادرات السلعية.

➤ تأسيس مراكز لتنمية الصادرات.

➤ أصدرت بعض دول المجموعة قانون لمكافحة الإغراق واتخاذ التدابير التعويضية والوقائية التي تواجه

الصادرات الوطنية، للمحافظة على تنافسية صادراتها.

الدول العربية المستوردة للنفط

- السياسات والإصلاحات المتخذة لتحسين مستويات التجارة الخارجية:

- إنشاء لجنة وطنية تهدف إلى تسهيل الإجراءات الخاصة بالتجارة الخارجية.

- تبادل المعلومات بصورة إلكترونية.

- رقمه الوثائق الخاصة بالاستيراد والتصدير.

الدول العربية المستوردة للنفط

- **الإجراءات التي تم اتخاذها في مجال تسهيل التجارة Trade Facilitation :**
يوجد عدد من دول المجموعة غير منضم إلى الاتفاقية، بسبب بعض التحديات في هذا الشأن، منها:
 - القواعد الفنية الإلزامية وفقاً لمعايير التجارة الدولية.
 - التمويل اللازم لتطبيق نظام النافذة الموحدة.
 - تطبيق المواصفات والمقاييس اللازمة والالتزام بالجودة، وتكاليف الإنتاج، والشفافية المطلوبة في إطار الاتفاقية.

الدول العربية المستوردة للنفط

- تابع/ الإجراءات التي تم اتخاذها في مجال تسهيل التجارة Trade Facilitation :

- الصعوبات الخاصة بنشر المعلومات إلكترونياً.

- بعض دول المجموعة ليست عضواً في منظمة التجارة العالمية، وبالتالي ليست منضمة إلى

- الاتفاقيات المنبثقة عن هذه المنظمة.

الدول العربية المستوردة للنفط

- السياسات والإجراءات التي اتخذتها الدول بهدف تحسين تنافسية الصادرات السلعية:

- وضع استراتيجيات وبرامج خاصة لدعم المؤسسات القادرة على التصدير (خاصة منها الصغيرة والمتوسطة).

- إقرار سياسة وطنية للجودة وتحديث الصناعة.

- تنفيذ مشروع التجمعات العنقودية لعدد من القطاعات الاقتصادية الواعدة، مثل المفروشات والجلود،

والأثاث، وغيرها.

الدول العربية المستوردة للنفط

- تابع/ السياسات والإجراءات التي اتخذتها الدول بهدف تحسين تنافسية الصادرات السلعية:

➤ فيما لم تتمكن بعض دول المجموعة من تنفيذ السياسات والخطط والإجراءات الهادفة نحو تحسين مستويات التجارة الخارجية نظراً للأوضاع الداخلية في هذه الدول.



صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

شكراً

صندوق النقد العربي
www.amf.org.ae



صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND